



قرر مجلس النواب، الأربعاء، تشكيل لجنة تتولى إعداد مقترح لخارطة طريق ما بعد الـ24 من كانون الأول/ ديسمبر، تتكون من عشرة أعضاء من المجلس. وتضم اللجنة في عضويتها النواب: نصر الدين مهني، وعبدالسلام نصية، ومصباح دومة، ومحمد سعد، وعيسى العربي، ومفتاح الكرتيجي، ومحمد تامر، وخالد الأسطى، وسليمان الفقيه، والمبروك الكبير.

من جهتها، طالبت رئاسة مجلس النواب اللجنة في قرارها رقم 13 لسنة 2021، بتقديم تقريرها إلى مكتب هيئة الرئاسة خلال أسبوع لعرضه على المجلس خلال جلسته المقبلة. وقال عضو اللجنة، المبروك الكبير، إن اللجنة ستدرس عدة مقترحات مطروحة؛ منها مقترح مفوضية الانتخابات بشأن تأجيل الانتخابات لشهر كانون الثاني/ يناير، أو تشكيل حكومة أخرى أو الإبقاء على الحكومة الحالية، وهدف المناقشة الوصول إلى مقترح توافقي وأكثر واقعية.

في السياق نفسه، أفادت صحيفة "نيو يورك تايمز" بإمكانية تأجيل الانتخابات التي طال انتظارها، وقالت إن ذلك قد يجر البلاد مرة أخرى إلى الانقسام والعنف. وأشارت الصحيفة الأمريكية في تقرير لها إلى أنه كان من المقرر إجراء الانتخابات يوم الجمعة، 24 كانون الأول/ ديسمبر الجاري، الذي يصادف الذكرى السبعين لاستقلال ليبيا، لكن مازال تدور تساؤلات كثيرة حول شرعية المرشحين الرئيسيين والأساس القانوني للانتخابات.

وقالت "نيويورك تايمز" أيضًا إن مفوضية الانتخابات، ووسط حالة من عدم اليقين، قامت بحل اللجان التي كانت تستعد للانتخابات، معترفةً بشكل أساسي بأنها لن تحدث في الموعد المحدد، نظرًا لإحجام جميع الأطراف عن إصدار مثل هذا الإعلان وتحمل اللوم. وأوضحت الصحيفة أن تأجيل الانتخابات يشكل خطرًا، نظرًا لإمكانية انزلاق ليبيا مرة أخرى إلى العنف، وقالت إنه رغم عدم الإعلان رسميًا عن تغيير في الخطط، فقد أقر مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون على حد سواء بأن التصويت يوم الجمعة سيكون مستحيلًا.

في السياق أيضًا، قالت صحيفة "الغارديان" البريطانية إن الأمم المتحدة تسعى جاهدة لإدارة تأجيل الانتخابات الرئاسية في ليبيا، وسط تزايد المخاوف من أن يؤدي الفراغ السياسي الذي يلوح في الأفق إلى تجدد العنف والفوضى. وأضافت الصحيفة في تقرير لها بعنوان "مخاوف من اندلاع أعمال عنف في ليبيا فيما تسابق الأمم المتحدة إدارة تأجيل الانتخابات"، أنه لم يكن هناك إعلان رسمي عن تأجيل الانتخابات، لكن جميع الأطراف تقر بأن الاستحقاق لا يمكن أن يستمر، لأسباب ليس أقلها أن قائمة المرشحين المصرح لهم لم تنشر بعد.



وأكدت "الغارديان" أن التوترات تتصاعد حول ما إذا كان بإمكان حكومة الوحدة الوطنية البقاء في السلطة، بعد انتهاء فترة ولايتها الرسمية في الله عن الشهر الجاري، في وقت أُغلقت فيه بعض الطرق وظهرت المركبات المسلحة في أجزاء من طرابلس، فيما أغلقت أربعة حقول نفط رئيسية.

وحول توترات المشهد في طرابلس، أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عن قلقها إزاء تطور الوضع الأمني في المدينة، محذرةً من أن التعبئة الحالية للقوات التابعة لمجموعات مختلفة، تخلق توترات ويزيد من خطر الاشتباكات التي يمكن أن تتحول إلى صراع. وشددت البعثة في بيان لها على ضرورة حل أي خلافات بشأن المسائل السياسية أو العسكرية الناشئة من خلال الحوار، لا سيما في هذه المرحلة لما تمر به البلاد بعملية انتخابية صعبة ومعقدة ينبغي أن تؤدي إلى انتقال سلمي. وتابعت البعثة أن تلك التطورات يمكن أن تقوض المكاسب الأمنية التي حققتها ليبيا حتى الآن، والتي أعطت الثقة لمسؤولين رفيعي المستوى من جميع أنحاء العالم للحضور إلى طرابلس، للمشاركة في مؤتمر تحقيق الاستقرار في ليبيا الناجح للغاية في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

ودعت البعثة في بيانها جميع الأطراف الليبية إلى ممارسة ضبط النفس في هذه اللحظة الدقيقة، والعمل معًا لخلق مناخ أمني وسياسي يحافظ على تقدم ليبيا، ويمكّن من إجراء انتخابات سلمية وانتقال ناجح. وشدد البيان على أن المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، تعمل حاليًا على إشراك أصحاب المصلحة الليبيين لتسهيل تحقيق هذا الهدف.

من جهة أخرى، قال السفير الأمريكي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، إن هناك بعض السيناريوهات المقترحة للفترة القادمة في ليبيا، والتي قد يتم العمل عليها وقد لا تكون مثالية، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الشخصيات الجدلية الموجودة في قائمة المترشحين للانتخابات الرئاسية. وأشار "نورلاند" في مؤتمر صحفي إلى أن الجهات التي ستهدد باستخدام القوة لعرقلة الانتخابات، سيتعرضون لعقوبات دولية من المجتمع الدولي والولايات المتحدة.

كما شدد السفير الأمريكي على أن الولايات المتحدة تدعم غالبية الليبيين الذين يريدون الانتخابات، موضعًا أن كثيرًا من المؤسسات تعمل على تحقيق هذا الهدف. وبين "نورلاند" أن واشنطن لا تدعم أي مرشح، وأنها تدعم العملية الانتخابية الرئاسية والبرلمانية بطريقة سلمية وحرة، مشيرًا إلى أنه تشارك مع "الدبيبة" وجهة النظر الأمريكية، بأهمية أن يقيم المرشحون حملتهم الانتخابية بشكل منفصل عن مناصبهم العامة أو مكاتبهم.

